هكذا يجب أن نبدأ..!

على بعد ١٤٠ كيلو مترا من القاهرة.. وعلى الطريق الصحراوى فى اتجاه الاسكندرية. وبالتحديد فى منطقة غرب النوبارية.. كانت هذه الدعوة لزيارة أول مجمع زراعى صناعى يغطى ٦ آلاف فدان وتطبق فيه لأول مرة فلسفة زراعية من نوع جديد!.

١.ب

وفى بداية الطريق الصحراوى كانت الصورة كالمعتاد.. رمال صفراء على امتداد البصر تقطعها تلال وكثبان رملية من نفس اللون.. وبحار سؤالى.. ماذا يمكن أن أجد فى وسط تلك الصحراء؟ هل يمكن أن تتحول تلك المساحات الجرداء إلى أرض خضراء.. أو أننى سأجد مديرية تحرير جديدة؟ أما فى طريق عودتى إلى القاهرة.. فكان سؤالى مختلفا تماما.. كان.. هكذا يجب أن نبدأ؟.. وبين هذا وذاك كان يوما رائعا فى واحة خضراء.. لو طلب منى العيش فيها طوال العمر مانرددت لحظة! ولاشك أن شعورا مثل هذا هو أول علامة لنجاح مثل هذا المجمع الزراعى الصناعى.. فأول مشكلة تواجه مثل هذه المشاريع أو المجتمعات الجديدة التى تقام فى وسط الصحراء هى عوامل الجذب الكافى لها.. وعندما تنجح منطقة ما فى أن تصبح عامل جذب سكانيا فإنها تضع بذلك أول نقطة فى دائرة كبيرة.. فوق أية خريطة.. جغرافية.

ولنبدأ القصة من بدايتها. عندما قامت الشركة المصرية لإنتاج اللحوم والألبان فى النصف الثانى من عام ١٩٧٧ بشراء ستة آلاف فدان من الأراضى المستصلحة حديثا على الجانب الأيسر من ترعة النصر فى منطقة غرب النوبارية بغرض إقامة مجمع زراعى صناعى فى المنطقة كنقطة انطلاق ونحدد تعتمد على فلسفة جديدة تقوم أولا على مايسمى بالزراعة الحيوانية أى تنتج الأرض لحما ولبنا. كما تنتج خضرا وفاكهة عن طريق ربط عمليات تربية الحيوان باستصلاح الأرض وزراعتها بحيث تحقق الاكتفاء الذاتى فى تغذية الحيوان وزراعة الأرض.

ثانيا: تطوير تصميمات الحظائر الحيوانية بما يتلاءم مع نقص الأيدى العاملة عالميا بعد آخر مع اتباع طرق التربية المكثفة والأحدث فى الاعتبار طبيعة الأرض الرملية وعدم وجود المادة الطينية التى تستخدم لصنع الحيوانات لانتاج الامهدة البلدية.

ثالثا: الاعتماد على التصنيع الذاتى بحيث تحول المنتجات الحيوانية من لحوم وألبان الى مواد غذائية سهلة التداول (مكيسة - معلبة) للاستهلاك المباشر للقاعدة العريضة من الجماهير وبدون أن تتداولها أيدى الوسطاء.

وفى لقاء مع المهندس عصام شبانة رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لإنتاج اللحوم والألبان قال إن المجمع الجديد عبارة عن مجموعة من المنشآت الحيوانية التى ترفى فيها الحيوانات بأعمارها المختلفة حتى مرحلة التسمين ثم تجزر آلى حديث ملحق به ثلاجة ضخمة ثم مصنع للأعلاف وآخر لإنتاج وتصنيع الألبان. وأخيرا المساحات الباقية من الأرض واستخدامها كمراع مفتوحة ولإنتاج الاعلاف الخضراء.

ويكمل المهندس عصام شبانه حديثه بأن هناك ٦ وحدات مجمعة لرضاعة وتنشئة وتسمين العجول البتلو، والعجول الحاموسى الرضيع.. ويشغل كل مجمع منها مساحة ٢٤ فدانا. وتتكون كل وحدة مجمعة من هذه الوحدات من ٤ مراحل الأولى منها عبارة عن ٣ اسطبلات للعجول الرضيعة حمولة كل منها ٢٠٠ عجل مصممة لتضمن الإيواء المناسب للعجول فى هذا العمر الحساس مع مراعاة التكلفة الاقتصادية لإنشائها. فالأسقف من الأسبستوس والمواد المستخدمة كلها محلية ومتوافرة.. وفى هذه المرحلة تستخدم الميكنة فى تحضير بدائل الألبان وضخها فى أنابيب لتغذية العجول الرضيعة. وكذلك فى التنظيف الآلى للحظائر.. وباستمرار تقدم العجول فى العمر فإنها تنقل إلى المرحلة الثانية التى تتكون من ١٢ حظيرة تسع كل منها مائة رأس.. وهذه مبنية بالطريقة نصف المفتوحة وتنقل إليها العجول بعد فطامها من المجموعة الأولى وبوزن حوالى ١٠٠ كيلو جرام.

وتبقى العجول فى هذه الحظائر حتى تصل إلى وزن ٢٥٠ كيلو جراما ثم تنقل بعد ذلك الى المرحلة الثالثة وهى مرحلة التربية والتسمين. وحظائرها عبارة عن مظلات مكشوفة وأرضيتها رملية وتنظف بآلات التنظيف المتحركة آليا وتبقى العجول فى هذه المرحلة حتى تصل الى وزن ٣٥٠ كيلو جراما.. ثم ترحل بعد ذلك إلى المرحلة الأخيرة فى التربية وهى وحدة التسمين المركز. وتظل فيها حتى تصل الى وزن ٤٥٠ كيلو جراما فى الشهور الثلاثة الأخيرة قبل الذبح.. وهذه المراحل المتعددة للتربية والتسمين تصل طاقتها الى حوالى ٢٥ ألف رأس من الماشية على مدار السنة وفى مختلف الأعمار ما بين عجول رضيعة الى ناضجة الى مسمنة استعدادا للذبح.

٥٧ ألف طن أعلاف

ولا يكتمل تعريف المجمع الزراعى الصناعى إلا إذا كان هناك اكتفاء ذاتى من جميع النواحى.. هكذا أكد المهندس عصام شبانة رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لإنتاج اللحوم والألبان.. وبالطبع لايمكن ان نقيم مشروعا كهذا يرعى ٢٥ ألف رأس، ثم ننتظر الأعلاف من خارج المزرعة. ولذلك أقيم مصنع الأعلاف الذى تقدر تكاليفه بحوالى ٦ ملايين جنيه لإنتاج ١٠ أطنان ساعة من العليقة المركزة المخروشة و ٥ أطنان ساعة من العليقة المركزة على هيئة مكعبات ثم ٢ طن/ ساعة بديل لبن لرضاعة العجول الصغيرة. والجديد فى هذا المصنع أنه استحدث خطوطا جديدة تستخدم فى مصر لأول مرة لإنتاج العليقة المخروشة وبدائل الألبان. فمن المعروف عن العلائق التقليدية أن نسبة الكربوهيدرات بها التى تضاف عن طريق المولاس لا تزيد على ٣٪ وذلك بالرغم من أهمية وجود الكربوهيدرات بنسبة أكبر من هذه وايضا بالرغم من توافر المولاس عندنا بكميات كبيرة. ولكن المشكلة فى أن المولاس إذا أضيف أكثر من هذه النسبة فإنه يتلف العليقة ويجعلها غير مقبولة كغذاء حيوانى.. وهنا الجديد.. فمصنع الأعلاف فى مجمعنا الزراعى الصناعى يضيف الكربوهيدرات أو المولاس الى العليقة بنسبة ٢٥٪ مما يجعل العليقة ذات قيمة غذائية عالية جدا.. أما كيف تعلمنا على هذه المشكلة.. فالأمر قد احتاج إلى بعض التفكير والتجارب. ولكننا بحمد الله توصلنا الى الحل الذى يتلخص فى إقامة المصنع بجانب حظائر الحيوانات بحيث لاتزيد المسافة على نصف كيلو متر. وهنا تقوم عربات خاصة مجهزة بخلط المولاس بالنسبة السابقة مع العليقة المخروشة وتقلب الخليط وتخرجه جيدا أثناء توصيله الى الحيوانات فى

مكانها القريب أى تقدم « الوجبة ساخنة » وتستمر العربات فى رحلاتها اليومية داخل المزرعة من المصنع الى الحيوانات مما يجعل العليقة متوافرة دائما وتقبل عليها الحيوانات بشهية مفتوحة .

وبعد الانتهاء من هذا المصنع تماما وتشغيله بكامل طاقته سينتج مالايقل عن ٤٢ ألف طن علف مجروش فى العام و ١٠ آلاف طن علف مكعبات و ٥ آلاف طن بدائل ألبان فى العام أيضا . والأهم من هذا أن المصنع سيعتمد على نفسه تماما فى الحصول على مواده الخام من مخلفات المزرعة . ومن الاعلاف الخضراء التى تزرع بأنواع عديدة وبدورة زراعية مختلفة تماما عن المعروف يزرع فيها صيفا وشتاء علف الفيل والبرسيم الحجازى وينجر العلف وعلف السورجة الاخضر (احد انواع الذرة الهجين) بالإضافة إلى البرسيم المصرى والشعير والذرة الصفراء . وبذلك لن نضطر الى اللجوء الى خارج المزرعة إلا للحصول على قش الأرز فقط وبكميات بسيطة جدا لن تتعدى كيلو جراما منها للرأس فى اليوم . وذلك لموازنة نسبة البروتين فى العليقة .

٥ ملايين للمجزر الآلى

ثم نصل إلى المجزر الآلى الذى يكمل عمل المزرعة تماما . متمشيا مع سياسة الدولة فى توصيل السلع الغذائية الى المستهلك بدون المرور على الوسطاء وبيعها بأسهل الطرق الممكنة .

أما ذلك المجزر الآلى الذى ينطبق عليه « دخول العجل من جهة وخروج البلوفيف من الجهة الأخرى » . . فهذا المجزر ستصل إليه ٤ آلاف رأس من الماشية كل منها يزن ٤٥٠ كيلو جراماً وكذلك ٣ آلاف رأس أخرى من خارج المجمع من مزارع الشركة الأخرى فى منطقة الدلتا .

وسيعمل فى العام مدة ٢٥٠ يوما تمعدل ١٠٠ رأس فى اليوم . وهذا المجزر يعتبر فى حد ذاته مجمعا صناعيا لتصنيع اللحوم . فهو يحتوى على خط آلى للذبح ثم خط آخر للتبريد على درجة ٥ مئوية ثم خط ثالث لتنقية اللحوم . وأخيرا مجموعة من خطوط الانتاج الأخرى تنتج لحوما معبأة فى أكياس تحت ضغط بأوزان كيلو ونصف كيلو ثم خط لإنتاج اللحوم المدخنة وآخر لانتاج اللحوم المملحة وثالث لإنتاج الهامبورجر ورابع لانتاج السجق والسوسيس والأخير لإنتاج اللحم المفروم . وتحفظ هذه المنتجات المعبأة فى ثلاجة عملاقة للتبريد بالتجميد لدرجة ٢٥ مئوية (تحت الصفر) وتتسع لتخزين ٦٠٠ طن أى حوالى ثلاثة آلاف وخمسمائة حيوان مصنع . . كذلك يوجد مصنع آخر ملحق بالمجزر للاستفادة من مخلفات الذبح مثل الدم والأحشاء واللحوم التى تعدم والعظام والحيوانات النافقة . وكل هذا يصنع تحت ضغط ويطبخ ويطحن استعدادا لتصنيعه علفا للدواجن كامل التغذية .

٥ ملايين كيلو لبن

ويقول المهندس مدير المشروع إن الاهتمام بانتاج الألبان فى مجمع غرب النوبارية لايقل عن الاهتمام بتربية الحيوانات لإنتاج اللحم . . فمن ضمن إطار خطة المجمع سوف تنشأ ثلاث محطات لتربية سلالات جديدة من الأبقار عالية الانتاج فى اللبن . وتتكون كل محطة من ٥٠٠ بقرة حلابة وتوابعها من عجول صغيرة رضيعة ومفطومة . وتصل بذلك إلى ٧٠٠ رأس وسوف تتبع فى هذه المحطات طرق الحلب الآلى التى تعطى أعلى كميات لبن يمكن الحصول عليها من الأبقار . كذلك نظام اللبن المرد الذى يحافظ على نظافة الألبان من أى تلوث ويساعد على حفظها إلى حين تصنيعها . وسوف ينتج عن هذه المحطات الخاصة بإنتاج اللبن حوالى ٢٠٠٠ عجل وعجلة تربية بالإضافة إلى ٥٠٠ طن لبن سنويا .

وتحقيقا لسياسة الدولة فى نشر السلالات الأجنبية وتوزيعها على المربين يقول المهندس عصام شبانة إن الشركة المصرية لإنتاج اللحوم والألبان تقوم بتوجيهات من الدكتور محمود داود وزير الدولة للزراعة للأمن الغذائى بالتوسع فى استيراد عجلات تجارية من الخارج بغرض تلقيحها من السلالات الممتازة لعجول منتجة محليا من القطعان النقية وتم حتى الآن التعاقد على استيراد خمسة آلاف عجلة من هذه النوعية من ايرلنده . وتم دخول الدفعة الأولى والثانية وهى حوالى ٢٠٠٠ رأس . ويتوالى وصول الدفعات الأخرى حتى أكتوبر القادم . وبعد تلقيحها بطلائق الشركة يتم بيعها لمن يرغب من المربين . وسيكون ذلك فى أواخر العام الحالى إن شاء الله . كذلك قامت الشركة أخيرا بالتعاقد على صفقة أخرى قوامها عشرة آلاف رأس من ايرلنده منها ٥ آلاف عجلة مثل السابقة ولنفس الغرض و ٥ آلاف أخرى لتسمينها عملا على حل أزمة اللحوم . وبهذه الطريقة كما يقول المهندس عصام شبانة يمكن لشركة مجمع غرب النوبارية أن تنتج سلعة غذائية هامة جدا وتوصيلها الى الشعب مباشرة عن طريق الجمعيات التعاونية الاستهلاكية (فى الوزارات والمصانع) وبدون تدخل الوسطاء بسعر مناسب يقل عن مثيله فى الاسواق بما لا يقل عن خمسين قرشا للكيلو . وبحساب ما سينتج قريبا سنجده يساوى ٧ آلاف طن لحوم فى السنة . وهذا يساوى عشر مانستورده محمدا من الخارج ولو أنشأنا عدة مجمعات زراعية صناعية أخرى على غرار مجمعنا هذا لأمكن وقف استيراد اللحوم الحمدة تماما .

مجتمع جديد

ويعود مرة أخرى المهندس عصام شبانة إلى فلسفة المجمع الزراعى الصناعى ويقول إننا لايمكن أن نستصلح أرضا جديدة بدون الحيوان . . لأنها . . أى الأرض والحيوان مكملان لبعضهما تماما وتحققان التوازن الطبيعى للبيئة . فكما نعرف أن الأرض هى أصل الحياة . ولكن هناك دورة يشترك فيها الهواء والماء والأحياء لاستكمال مظاهر تلك الحياة واستمرارها . . والعلاقة بين الأرض والحيوان علاقة وثيقة . فالحيوان يأكل من الأرض ويحول نباتاتها الى بروتين حيوانى يأكله الإنسان والأرض تستفيد من الحيوان بتحسين خواصها وزيادة إمكانياتها فى إعطائه غذاءه وهكذا .

ومرة أخرى لايمكن أن نستصلح أرضا جديدة إلا بوجود الحيوان وبطريقة مكثفة بها . فالأرض المستصلحة حديثا معظمها أراض رمليه . وهذه لايمكن أن تستصلح إلا اذا حولنا تربتها إلى تربة قابلة للاحتفاظ بالمياه أى قريبة من التربة الطينية . مثلا وهذا لايتم إلا عن طريق الأسمدة البلدية ومخلفات الحيوان ولذلك . . يجب أن تحول تلك الأراضى الجديدة إلى مراع ترعى فيها الحيوانات أولا . . وبعد فترة سنجد أن هذه الأرض قد تحسنت خواصها وتصبح قابلة للزراعة بأى محصول بالإضافة الى ما استفدناه من الحيوان نفسه .

ونقطة أخرى أحب أن أوضحها كما يقول المهندس عصام شبانة – أن استصلاح الأراضى وإقامة المجتمعات الجديدة لايمكن أن يتم بوجود المنشآت مثلا أو الآلات إنما لابد من وجود العامل البشرى . . وهذا العامل البشرى لن يأتى إلى الصحراء أو يترك مكانه الأصلى إلا إذا توافر لديه الدافع للاستمرار ولذلك يجب أن نهتم بالإنسان أولا عند إقامة مجتمع جديد أو استصلاح أرض جديدة . فأى مكان ولو كان فى قلب الصحراء لو مهدت له الطرق ووجد به الماء والكهرباء لعمر بالناس وبدأوا هم بأنفسهم فى إقامة مجتمع جديد . . وهذا ماحاولنا تطبيقه فى مجمع غرب النوبارية . كان اهتمامنا الأول بإنشاء الطرق ثم حفر الآبار وإدخال المياه . وكذلك الكهرباء وأعتقد أن المكان الآن يصلح للسكنى والعيش والعمل . وهذا المشروع بعد انتهائه سوف يعمل به حوالى ثلاثة آلاف موظف وكل بأسرته أى سيصل عدد الناس به الى حوالى ١٥ ألف فرد مما يمكن أن يكون نواة مجتمع جديد متنوع قبل أن يكون مستهلكا .

ولاشك أن تجربة مثل هذه تضرب مجموعة كبيرة من العصافير بحجر واحد . . فمن أعداد كبيرة من الماشية تساهم فى حل أزمة اللحوم الى كميات من الألبان إلى إقامة مجتمع جديد منتج وسط الصحراء . . ولاشك أيضا أنها تستحق الدراسة ثم تكرارها فى أماكن أخرى ثم تهنئة العاملين بها . . ولا توجد كلمة شكر لرجال يعملون من أجل مصر سوى أنهم يعملون من أجل مصر .

رسالة

إلى المساجين !

□ أحمد مصطفى

أعزائى المساجين فى كل سجون مصر..

رمضان كريم .. وكل عام وأنتم بخير..

لقد بدأت علاقتى بكم بعد أن كتبت «محلة أكتوبر» عن زميلكم الطالب الجامعى السيد أحمد جمعة سالم الذى كان قد حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ٢٥ سنة . قضى منها سبع سنوات ثم خرج من السجن إلى حياة النور والحرية بقرار جمهورى شمل إسقاط كل ما ترتب على الحكم والعقوبة..

بعد هذه الواقعة بدأ كل منكم يكتب رسائل إلى «أكتوبر» يحكى قصته فيها ويبرىء نفسه من التهمة التى قبض عليه بسببها .. ثم قدم إلى المحاكمة ودخل السجن .. حتى الذى دخل السجن بسبب جريمة قتل «مثلا» يعتبر نفسه «مظلوما» لأنه قتل أو اقترف جريمته بسبب جعله يقدم على رد العداء أو العدوان . وهذا وحده كفيل بأن يخرج الإنسان عن وعيه . وصمته وجموده .

إن رسالتى إليكم لا تعنى أننى أناقش «هنا» نوع الجريمة التى ارتكبها كل منكم . ولكن لأقول لكل مسجون بعث برسالة إلى «أكتوبر» .. إن رسالته هى موضع رعاية وعناية من «أكتوبر» حيث يتم فحصها ومناقشتها مع المسئولين .

وليس معنى عدم نشرها أو الكتابة عن صاحبها هو الأهمال .. «لا» .. ولكن عدم النشر يرجع إلى ضيق المساحة «بالمجلة» .. وضخامة الموضوعات والمواد التحريرية التى لا ينشر منها إلا ما تقرأون ..

أعزائى المساجين ..

اعرف أن عددا كبيرا منكم دخل السجن ليقضى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ٢٥ سنة بسبب تهمة «جلب المخدرات» وأعنى بكلمة «مظلوم» أنكم كنتم ضحايا كبار تجار المخدرات الذين كانوا يسافرون إلى بيروت وبعض الدول الأخرى لترويج واستيراد وجلب سمومهم . ثم يتصيدونكم فى حمل بعض الحقائب التى ظاهرها مساعدتكم ماليا لتوصيلها إلى بعض أقاربهم فى القاهرة .. والحقيقة غير ذلك .. وأنها «مبطنة» بجيوب سحرية مملوءة بالمخدرات .. ! !

أعرف أن بعضكم كان يعلم بما فى داخل الحقيبة وأنه حملها مضطرا تحت ظروف حاجته إلى المال .. وقوت أسرته وأولاده .

أعرف أيضا أن كثيرا منكم حمل الحقيبة وهو لا يعلم ما بداخلها من مصيبة وشقاء . ومستقبل مظلم وتشريد أولاده وأسرته من بعد سجنه .. !

إننى أحب أن اطمئنكم إلى أن هذا الموضوع لجرى اتصالات بشأنه مع عدد كبير من أعضاء مجلس الشعب لإثارته داخل المجلس فى دورته الجديدة .

وأحب أن أطمئنكم أيضا : أن «أكتوبر» بحث هذا الموضوع مع كثير من المسئولين .. وأشار البعض بضرورة تشكيل لجنة من كبار المسئولين بوزارات الداخلية .. والعدل .. والشئون الاجتماعية تكون مهمتها بحث حالة كل مسجون . وظروفه السابقة قبل التهمة والعقوبة .. وبعدها من حيث تأثير السجن على الأسرة والأولاد بعد عائل الأسرة .

أعزائى المساجين .. بتهمة جلب المخدرات .. إننى أعرف جيدا أن من بينكم عددا كبيرا من طلبة الجامعات والمدارس .. وفيكم أيضا فتيات . وسيدات .. ورجال كبار السن .. وكلكم من الطبقات الفقيرة .

هذا كله . سوف تقف «أكتوبر» إلى جانب قضيتكم .. ورمضان كريم .. وكل عام وانتم بخير .. !

قضايا

قرار عظيم... لكن !!

□ سمير مسعود

صدور القرار بالغاء الرقابة الادارية استبع أن تكون السلطات الرقابية فى الدولة هى الجهاز المركزى للمحاسبات والنيابة العامة والمدعى العام الاشتراكى والنيابة الإدارية . وتساءلت فى الأسبوع الماضى اننا أصبحنا أمام معادلة صعبة جدا لأن الجهة الرقابية الوحيدة هى الجهاز المركزى أما بقية الجهات الأخرى فهى سلطات تحقيق وليست رقابة ! !

ولو افترضنا جدلا أنها سلطات لها حق الرقابة فالواقع يقول :

أن جميع تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن المخالفات والانحرافات الخسيمة لا ينظر إليها وتحفظ كأنها لم تكن ! والنيابة العامة من الذى سيقوم بابلاغها بالمخالفات ؟ ! والنيابة الإدارية أغلب قراراتها غير ملزمة للجهة الإدارية والمدعى العام الاشتراكى يشرف على الجانب السياسى لا الجنائى .

وإلى أن تصدر تشريعات بتغيير الاختصاصات لهذه الجهات أرى أنه واجب على المواطنين كل فى موقعه أن يدافع عن أى حق من حقوقه المشروعة . ويرفض أى ضغوط ولا يتهاون ولا يتخاذل فى الابلاغ عن أى انحراف أو اختلاس أو رشوة أو محسوبية أو فساد لأنه صاحب المصلحة الأولى . فالخير والشر مرتد له فى النهاية هو وأسرته . وأن يوصلها عن طريق القنوات الشرعية أى للمؤسسات الدستورية للدولة .

وبالطبع هذا يقتضى أن تقوم الصحف القومية برسالتها تعنى أن تفتح أبوابها وتستمع لشكاوى المواطنين وتخصص جزءا من صفحاتها لبريد القراء ورأى الشعب . ويتحرك محرروها فى كل المواقع على مستوى الجمهورية ليروا ويستمعوا ويحققوا ويكتبوا بلا خوف أو حساسيات ويلقوا الضوء على أى انحراف . وضرورة نشر التقارير السنوية لجهازى المحاسبات والنيابة الإدارية .

وان تدعم لجان تقصى الحقائق . تجلس الشعب بالمتخصصين فى كل المجالات . لأن المفروض على نواب الشعب أن يستمعوا إلى شكاوى الجماهير كل فى دائرته . ويحققوا فيها بأنفسهم ويتابعوا كل ما يكتب فى الصحف والمجلات وما يجئ فى تقارير جهاز المحاسبات . ويفجروا كل ذلك أمام المجلس ويرجعوا اليها فى طلبات الإحاطة والاستجواب وإبلاغ المدعى الاشتراكى والذى جاء فى نص الدستور إنه يحمى مكاسب الشعب الاشتراكية ويتصدى لأى انحراف يهدد النظام الاجتماعى والاقتصادى . وكان المفروض أن يصدر قانون المدعى الاشتراكى قبل انتهاء دورة مجلس الشعب .

نيابة الأموال العامة والأموال التجارية تضخمت مسئولياتها وتشعبت وأصبح أعضاؤها قليلين جدا أمام آلاف القضايا المعقدة المتشابكة التى أحيانا يستمر التحقيق فى واحدة منها مدة سنة . مما يتسبب فى عدم سرعة الفصل فى القضايا الهامة الخطيرة . وبالرغم من ذلك لا يوجد لهم مكان سوى شقة ضيقة يتحشرون فيها هم والمتهمون والشهود والحراء بالإضافة إلى أنهم يضطرون بالذهاب إلى مكتب النائب العام ليعرضوا عليه قضايا مالية قد تختفى منهم فى الطريق . لماذا لا يدعم هذا الجهاز بأعضاء جدد ؟ ولماذا لا ينتقلون إلى مبنى الرقابة الإدارية الضخم ؟ !

يجب أن تكون تقارير هذا الجهاز المركزى للمحاسبات لها وزنها وتحقق فيها أيضا أعضاء النيابة العامة ومكتب المدعى الاشتراكى .

آلاف القضايا التى تخص الهيكل الاقتصادى تتربح وتصرخ تريد أن تأخذ مكانها فى الدور على منصة العدالة السريعة . وليست المتخبطة فى أروقة الأجهزة الحكومية ومجلس الشعب والمحاكم وبذلك كأنها تدور فى حلقة مفرغة .